بل بين غاية التحريم وكذا قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما الا بتقال نسخ قوله تعالى واذا حللتم فاصطادوا الآن التحريم للاحرام وقد زال وبقوله مع تراخيه عنه ما اتصل بالخطاب من صفة او شرط او استثنا ويجوز نسخ الرسم وبقا الحكم نحو الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة وقد مر فانا قد قرأناه رواه الشافعي وغيره وقد رجم النبي صلى الله عليه وسلم المحصنين متفق عليه ونسخ الحكم وبقا الرسم نحو والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا وصية لازواجهم متاعا الى الحول غير اخراج نسخ بآية يتربصن باربعة اشهر وعشرا ونسخ العامين معا نحو حديث مسلم عن عائشة كان فيما انزل عشر رضعات معلومات فنسخن بخمس معلومات والنسخ الى بدل والى غير بدل الاول كما في نسخ استقبال بيت المقدس باستقبال الكعبة وسيأتي والثاني كما في نسخ تولية كما اذا اتى جيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة والى ما هو اغلظ كنسخ التخيير بين صوم رمضان والفدية الى تعيين الصوم قال تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية الى قوله فمن شهد منكم الشهر فليصمه والى ما هو اخف كنسخ قوله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين بقوله ان يكن مائة صابرة يغلبوا مائتين ويجوز نسخ الكتاب بالكتاب كما تقدم في نسخ استقبال بيت المقدس الثابت بالسنة الفعلية بحديث الصحيحين بقوله تعالى فول وجهك شطر المسجد الحرام وبالسنة نحو حديث مسلم كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها وكنت عن نسخ الكتاب بالسنة وقد قيل بجوازه ومثل له بقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقربين منسوخ بحديث الترمذي وغيره لا وصية لوارث واعترض بانه خبر واحد وسيأتي انه لا ينسخ المتواتر بالاحاد وفي نسخه لا يجوز نسخ الكتاب بالسنة اي خلافا لمن خصصه بما تقدم لان التخصيص اهون من النسخ ويجوز نسخ التواتر بالمتواتر ونسخ الاحاد بالاحاد وبالمتواتر ولا يجوز نسخ المتواتر كالقرآن بالاحاد ابنه دونه في القوة والراجح جواز ذلك لان محل النسخ الحكم والدلالة لتطرق الظنية كالاحاد فصل في التعارض اذا تعارض نطقان ولم يمكن الجمع بينهما اما ان يكونا عامين او خاصين او احدهما عاما والآخر خاصا اولا واحد منهما عاما من وجه وخاصا

بالاستقراء والتتبع ولا يضر ظن الخصوص في بعض الافراد كما لا يضر ظن التخصيص في العام المخصوص

الانصاف هذه ترجمة فصل اصاب الشريعة يعني النبي صلى الله عليه وسلم اما ان يكون على وجه القربة والطاعة اولا فان كان على وجه القربة والطاعة فاما ان يدل دليل على الاختصاص به بحيث لا يجوز له التكاح على اربع نسوة والا فلا لا يختص به لقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة فيجب على الامة التأسي به في ذلك الا ما خصه الدليل وهو ما ذكر وحكى ابن الصباغ عن بعض اصحابنا انه يجوز له الوصال لانه لا يلحقه ضرر بذلك وهو شاذ مخالف لظاهر الاحاديث الصحيحة في النهي عن الوصال وان كان على وجه القربة والطاعة فيحمل على الاباحة في حقه وحقنا واقراره اصاب الشريعة على القول من احد وهو قول اصاب الشريعة اي كقوله واقراره على الفعل من احد كفعله لانه معصوم عن ان يقر احدا على منكر مثال ذلك اقراره صلى الله عليه وسلم ابا بكر على قوله بلفظ سلب القتيل لقاتله واقراره خالد بن الوليد على اكل الضب متفق عليهما وما فعل في وقته صلى الله عليه وسلم في غير مجلسه وعلم به ولم ينكره فحكمه حكم ما فعل في مجلسه كفعله بحضرة ابي بكر انه لا يأكل الطعام في وقت غيظه فاكل المراد انه لا كراهة فيه كما يوجد من حديث مسلم في الاطعمة واما النسخ فمعناه لغة الازالة يقال نسخت الشمس الظل اذا ازالته ورفعته بانبساطها وقيل معناه النقل من قولهم نسخت ما في هذا الكتاب اذا نقلته باشكال كتابته وحده شرعا الخطاب الدال على رفع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتا مع تراخيه عنه هذا احد الناسخ ويؤخذ منه حد النسخ بانه رفع الحكم المذكور بخطاب الى اخره اي رفع متعلقه بالفعل فخرج بقوله الثابت بالخطاب رفع الحكم الثابت بالبراءة الاصلية اي عدم التكليف بشيء وبقولنا بخطاب المأخوذ من كلام الرافع بالموت والجنون وبقوله على وجه الى اخره ما لو كان الخطاب الاول مغيا بغاية او معلقا بصفة وصرح الخطاب الثاني بمقتضى ذلك فانه لا يسمى ناسخا للاول مثاله قوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع فتحريم البيع مغيا بانقضاء الجمعة فلو قال ابتداء كما فاذا انقضت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله فناسخ للاول

بل

النسخ